



«الشايح والصقر» تطلق حملة تقسيط على جميع سيارات «شيفروليه» المستعملة



الشركة الكويتية لاستيراد السيارات ذ.م.م.
Kuwait Automotive Imports Co. W.L.L.

لأن هدفهم كان دائما تقديم أفضل الخدمات لعملائها، قامت الشركة الكويتية لاستيراد السيارات (كايكو) الشايح والصقر بإطلاق حملة التقسيط الجديدة على سيارات شيفروليه المملوكة مسبقا والتي تشمل سيارات كابريريس وسوبريان وإمبلا، ويطلق عرض راحة البال بدون دفعة أولى وفائدة 0/7 بالإضافة إلى ضمان على المحرك وناقل الحركة لمدة ستة/20000 كيلومتر (أيهما أولا) وهدية 1500 لتر من البنزين. وتتميز شيفروليه كابريريس بتصميم داخلي متطور يكمل شكله الخارجي الأنيق، ومع محرك V8 القوي وناقل الحركة الأوتوماتيكي بـ 6 سرعات ويتوافر في هذا العرض بـ 3 أشكال مختلفة (Royal و LS. LTZ) ويبدأ القسط الشهري من 70 دينارا فقط.

وتعتبر شيفروليه سوبريان LT، أحد أكثر السيارات ملاءمة للبر والسفر وذلك بفضل قوتها ورحابيتها، وتأتي مع قسط شهري قدره 138 دينارا فقط. وتزود سوبريان LT بالعديد من الميزات مثل نوافذ كهربائية، ونظام الملاحة، والكاميرا الخلفية، ومقاعد كهربائية، وعجلات كروم مقاس 20 بوصة، وإضافة إلى حيازتها على تصنيف السلامة الكلي من فئة 4 نجوم، كما حصلت على 4 نجوم في فئة الاصطدام الأمامي، و5 نجوم عن الحوادث الجانبية. أخيرا وليس آخرا، تقدم شيفروليه إمبلا بقسط شهري قدره 50 دينارا فقط، وتأتي سيارة الصالون هذه بحجم كبير يتسع لـ 6 ركاب وتصميم داخلي أنيق ومحرك قوي V6.

سجلت ارتفاعات بـ 14,8% بالنصف الأول وأصبحت رابع أفضل أداء بالعالم

«الوطني للاستثمار»: البورصة الكويتية الأفضل أداء خليجيا خلال 2019

تفقت الاستهلاك الشخصي (core PCE inflation) إلى 1,5% لعام 2019 بانخفاض عن 1,8% في مارس. ولامتست عشر سنوات مستوى 2,0% لأول مرة منذ نوفمبر 2016 بعد أن انخفضت من حوالي 2,50% منذ بداية مايو. ولا تزال المخاوف بشأن ضعف الاقتصاد الأمريكي قائمة في الخلفية، حيث بقي قطاع التصنيع الأمريكي ضعيفا إلى حد ما، حيث انخفض مؤشر ISM الصناعي إلى 51,7 في يونيو من قراءة بلغت 52,1 في مايو.

المؤشرات الدولية

وشهدت المؤشرات الدولية شهرا قويا، حيث ارتفع مؤشر MSCI AC World بنسبة 6,36% ليغلق الربع الثاني في 2,93% ويسجل أداء في منتصف العام عند 14,88%. وسجلت المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة عوائد قوية لشهر يونيو، حيث استعادت جميع خسائرها في الشهر السابق واقتربت من مستويات قياسية جديدة، وارتفع مؤشر S&P 500 ومؤشر Down Jones الصناعي بنسبة 6,89% و7,19% وسجلا عوائد لأول 6 أشهر من العام بنسبة 17,35% و14,03% على التوالي، وأغلق مؤشر ناسداك لشركات التكنولوجيا شهر يونيو عند 8,006,24 مرتفعا بنسبة 7,42% لشهر يونيو، و3,58% للربع الثاني، و20,66% للنصف الأول من العام.



حيث التقى رئيسا الولايات المتحدة والصين ووافقا على تعليق العمل بالتعريفات الجديدة واستئناف المحادثات التجارية.

في وقت سابق من الشهر، صوت مجلس الاحتياطي الفيدرالي 9-1 للحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير في النطاق المستهدف من 2,25% إلى 2,50%. وعلى الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لم يتوقع رسميا تخفيض سعر الفائدة حتى عام 2020 وفقا لجدول التوقعات، إلا يزال السوق الاقتصادي خفضا يمكن أن يأتي في يوليو. وأظهرت جدول توقعات الفائدة (Dot-plot) معدل متوسط الفائدة عند 2,1% في عام 2020 بانخفاض عن 2,6% في توقعاتها لشهر مارس. كذلك أظهرت التوقعات أن يكون معدل التضخم أقل من المستويات المتوقعة حيث تراجععت أرقام التضخم الرئيسية في

4,06%. وشهدت الأسواق الآسيوية الناشئة أيضا شهرا قويا حيث ارتفع مؤشر MSCI Asia-ex Japan بنسبة 6,06%. أما في الهند، فاستسلم مؤشر NIFTY 50 لضغوط البيع بعد ارتفاعه القياسي في بداية يونيو ليغلق الشهر بانخفاض بنسبة 1,12%.

الأسواق العالمية

تمكنت الأسواق العالمية من استعادة جميع الخسائر التي تكبدتها في مايو الماضي، وذلك بعد انهيار المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتمكنت من استئناف مسارها الصعودي المستمر منذ بداية العام. وكانت الأسواق مدعومة بتجدد الآمال في احتواء التصعيد بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعريفات التجارية وعودة البلدان إلى طاولة المفاوضات. وقد تحقق شيء ما بالفعل خلال اجتماعات مجموعة العشرين في طوكيو مؤخرا،

سوق دبي منذ بداية العام وصل إلى 5,09% مقابل 1,32% في أبوظبي. وكانت سلطنة عمان السوق الخليجية الوحيدة ذات الأداء السلبي لهذا العام بعد انخفاضها بنسبة 1,25% في يونيو، ليصل إجمالي خسائرها لهذا العام إلى 10,15%.

الأسواق الناشئة

كما ارتفعت الأسواق الناشئة بينما كان أداءها نوعا ما أقل من أداء الأسواق المتقدمة نسبيا، وارتفع مؤشر MSCI EM بنسبة 5,70% في يونيو لاستعادة معظم الخسائر المسجلة في نهاية مايو وإغلاق الربع الثاني بانخفاض هامشي عند 0,31%. وارتفع المؤشر بنسبة 9,22% للأشهر الستة الأولى من عام 2019. من بين الفائزين البارزين كان مؤشر بورصة إسطنبول 100 الذي أضاف 6,51% ومؤشر إيبوفيسبا البرازيلي بنسبة

قال التقرير الشهري الصادر عن شركة الوطني للاستثمار إن البورصة الكويتية سجلت أفضل أداء سنوي منذ بداية العام مقارنة بالأسواق الخليجية، حيث بلغ الأداء الكلي للنصف الأول من العام إلى 14,82% وهو أعلى مستوى بين أقران دول مجلس التعاون الخليجي، لتصبح بذلك رابع أفضل بورصات العالم الرئيسية أداء والأولى خليجيا منذ بداية 2019، فيما حقق الأداء العام للبورصة في الربع الثاني نموا ليصل إلى 3,8%، كما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,75%.

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية بنسبة 2,38% في شهر يونيو عائدًا إلى المنطقة الإيجابية للربع الثاني مع ارتفاع بنسبة 1,09%. وأغلق المؤشر في النصف الأول من العام مرتفعا بنحو 10,8% مدفوعا بأداء قوي في المملكة العربية السعودية والكويت. وتمكن مؤشر تداول السعودي من إنهاء شهر يونيو مرتفعا بنسبة 3,58% متقدما على أداء الأسهم الخليجية. وتلته البحرين وقطر بعائدات شهرية بلغت 2,62% و1,78% على التوالي، تبعهم مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية عن كثب.

واحتل السوق السعودي المرتبة الثانية بعد الكويت بنسبة 12,71%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، حقق سوق دبي عائدًا بنسبة 1,46% مقابل خسارة 0,47% في أبوظبي. وبالتالي يكون أداء

نتيجة انخفاض تداول القطاعين «السكني» 44% و«الاستثماري» 31%

«بيتك»: 12% تراجع تداولات مايو العقارية إلى 341 مليون دينار



المصدر: بيت التمويل الكويتي

انخفاض 47% لعدد صفقاته إلا أنه يلاحظ زيادة متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 7% على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد انخفضت قيمتها 31% وتراجع عددها 10% بالتالي تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع على أساس شهري بنسبة 24%، في حين زادت قيمة تداولات العقار التجاري بشكل شهري كبير نسبته 87% مع تضاعف عدد صفقاته في مايو إلى 3 أضعاف أبريل، برغم ذلك تراجع متوسط قيمة الصفقة بنسبة 41% على أساس سنوي فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني 6% في الوقت الذي تراجع المؤشر بنسبة ملحوظة في القطاعين الاستثماري بنسبة 40% وفي التجاري بنسبة 90% على أساس سنوي.

وبلغت قيمة التداولات العقارية في مايو 341 مليون دينار، محافظة على اتجاهها التصاعدي برغم أنها سجلت انخفاضا شهريا نسبته 12% عن 385 مليون دينار في أبريل، ويلاحظ زيادة في قيمة إجمالي التداولات بحدود 11% عن مايو 2018. وتراجع مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومي إلى 16,2 مليون دينار في اليوم منخفضا بشكل محدود أي بحوالي 1,3 مليون دينار ما نسبته 7,4% عن متوسط التداول اليومي في أبريل، وسقط انخفاض عدد أيام التداول من 22 يوما في أبريل إلى 21 يوما في مايو، وقد ارتفع مؤشر متوسط قيمة التداول اليومي 21% عن متوسط قدره 13,4 مليون دينار في مايو 2018.

وانخفضت التداولات العقارية بالعقود في مايو 12% إلى حوالي 328 مليون دينار عن 373 مليون دينار في أبريل، وسجلت زيادة 13% على أساس سنوي، في حين تحسنت تداولات الوكالات إلى 12,8 مليون دينار بنسبة شهرية 2% في مايو، بينما تراجع بنحو 23% على أساس سنوي.

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية تراجعت إلى نحو 341 مليون دينار بنهاية مايو 2019 بنسبة 12% عن أبريل 2019، مدفوعة بانخفاض تداولات القطاعين السكني والاستثماري بنحو 44% و31% على التوالي، في الوقت الذي سجل العقار التجاري زيادة شهرية كبيرة بنحو 87%. ونشلت تداولات الشريط الساحلي بشكل استثنائي لافت، وكذلك تداولات القطاع الحرفي والصناعي عن أبريل، ويلاحظ انخفاض شهري ملحوظ في مايو لعدد التداولات العقارية إلى 602 صفقة بنسبة 27% مع تراجع عددها في أغلب القطاعات العقارية باستثناء التجاري والصناعي.

وتواصلت التداولات العقارية مسارها التصاعدي في مايو على أساس سنوي بتسجيلها زيادة 11% مع زيادة سنوية متواصلة لعدد الصفقات قدرها 22%. نتيجة ارتفاع سنوي كبير لعدد الصفقات في أغلب القطاعات باستثناء السكني والحرفي، ويلاحظ تراجع قيمة الصفقات في القطاعات العقارية بنسب متفاوتة، في حين ارتفعت قيمة تداولات قطاعي هما القطاع التجاري والقطاع الصناعي والحرفي على أساس سنوي. وارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية في مايو 20% على أساس شهري، برغم ذلك ارتفاع، لم يصل إلى مستويات نفس الشهر العام الماضي منخفضا بنحو 10% على أساس سنوي، وارتفع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني والقطاعين الساحلي والصناعي على أساس شهري، بينما انخفض في التجاري والاستثماري، وانعكس هذا الأداء على مسار المؤشر في القطاعات العقارية بنهاية مايو مقارنة به في نفس الشهر من العام الماضي. زادت قيمة التداولات في أغلب القطاعات العقارية بنهاية مايو من حيث القيمة على أساس شهري، لكنها تراجعت في السكن الخاص بنسبة ملحوظة قدرها 44% مع

خلال الفترة من 30 يونيو إلى 4 يوليو

«الخليج» يعلن الفائزين بسحب «الدانة»



الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهاتف الذكية. كما يوفر حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة لعملائه منها خدمة «بطاقة الدانة» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهاتف الذكية، والتي تمكن عملاء الدانة من احتساب فرصهم للفوز في سحبيات الدانة الأسبوعية، ربع السنوية والسنوية.

أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 7 يوليو، أعلن من خلاله عن أسماء الفائزين الخمسة خلال الفترة من 30 يونيو إلى 4 يوليو 2019 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1000 دينار أسبوعيا، وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة لهذا الأسبوع: نجاح كاظم محمد المتروك، مديحة عبود عبدالواحد شحاتة، داود أحمد حسن قبايزر، محمد خلف حسن عبدالله، نجاح علي سالم الدراوي. هذا، ويجري بنك الخليج سحب الدانة ربع السنوي الثالث في 25 سبتمبر 2019 على جائزة قيمتها 500 ألف دينار، أما السحب الأخير فيسقام في 16 يناير 2020 وسيختل هذا السحب بتوزيع مليوني دينار لعام 2019 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار. ويتسجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، باستخدام خدمة

توقعات بأن يظل العجز مرتفعا نسبيا نتيجة ارتفاع تكاليف خدمة الدين

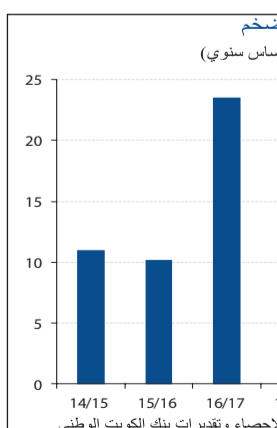
«الوطني»: قوة نمو الاقتصاد المصري تستمر حتى 2021

ستبقى الأسعار عرضة للضعف التي قد تدفعها للارتفاع في النصف الثاني من 2019 في ظل رفع أسعار الكهرباء والغاء دعم الوقود في شهر يوليو. وتوقع التقرير أن يصل معدل التضخم إلى 12,5% في السنة المالية 2020/2019 وإلى 9% في السنة المالية 2021/2020، مقابل 20,9% في السنة المالية 2017/2016، وتضع تلك التوقعات لحة عدم اليقين المرتبطة بتحركات أسعار النفط وأسعار الصرف، بالإضافة إلى تقلب أسعار المواد الغذائية، نظرا لأهميتها في سلة المستهلك. وتواصل الحكومة المصرية السعي لتعزيز وضعها المالي من خلال رفع الإيرادات الضريبية وخفض الدعم على الطاقة، وقد ساهم ذلك في تسجيل فائض أولي في الميزانية بنسبة 0,2% من الناتج المحلي الإجمالي في

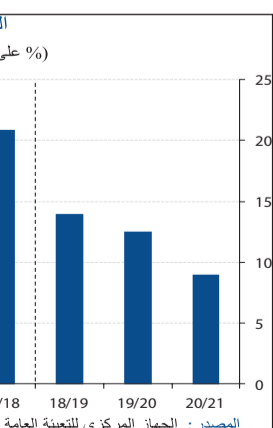
السنة المالية 2017/2016 للمرة الأولى منذ 15 عاما، إلا أنه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات العجز مرتفعة نسبيا بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين. وبالنسبة للسنة المالية 2019/2020، أقر مجلس النواب المصري مؤخرا أكبر ميزانية في تاريخ البلاد بقيمة إجمالية تصل إلى 1,6 تريليون جنيه (95 مليار دولار) والتي تتضمن زيادة بنسبة 11,4% في فاتورة الأجور. إلا أن الحكومة ما زالت تستهدف تسجيل عجز بنسبة 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام، وذلك على خلفية خفض الدعم على الوقود من 5,37 مليارات دولار في السنة المالية 2018/2019 إلى 3,18 مليارات دولار في السنة المالية التالية. وتراجعت نسبة الدين العام من 108% من الناتج المحلي



من شأنه مساعدة الحكومة في جهودها الإصلاحية. ومنذ خفض الأخير للدعم على الطاقة في منتصف 2018، بدأ مستوى التضخم في التباطؤ، وإن كان بوتيرة أقل من المتوقع، حيث بلغ 14,1% على أساس سنوي في مايو 2019. وفي هذا السياق،



في الربع الثاني من السنة المالية 2019/2018. من جهة أخرى وبعد أن ساهم صندوق النقد الدولي في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ نهاية 2016، تسعى مصر حاليا في إنتاج الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي ساهم في تحول مصر إلى دولة مصدرة للغاز



في تنفيذ برنامجها الطموح للإصلاح الاقتصادي، تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5,3% في السنة المالية 2017/2016 (يوليو إلى يونيو) إلى 5,6% بنهاية مارس 2019. وتوقع التقرير أن يظل النمو قويا عند 5,2% في السنة

قال تقرير لبنك الكويت الوطني إن مصر أحرزت تقدما مميزا في مسار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي، حيث من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي القوي حتى 2021. أما بالنسبة للتضخم، فقد انخفض مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في 2017، إلا أنه قد يرتفع بعض الشيء على خلفية رفع أسعار الكهرباء والوقود. ومن جهة أخرى، تسنعت مستويات العجز في الميزانية والحساب الجاري الخارجي. وباستثناء بعض المخاطر، مثل أسعار الفائدة المحلية العالمية والتكاليف المرتفعة لخدمة الدين والبطالة الزائدة، تبدو آفاق النمو الاقتصادي مشرقة بصفة عامة. وفي ظل استمرار مصر

قال تقرير لبنك الكويت الوطني إن مصر أحرزت تقدما مميزا في مسار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي، حيث من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي القوي حتى 2021. أما بالنسبة للتضخم، فقد انخفض مقارنة بأعلى مستوياته المسجلة في 2017، إلا أنه قد يرتفع بعض الشيء على خلفية رفع أسعار الكهرباء والوقود. ومن جهة أخرى، تسنعت مستويات العجز في الميزانية والحساب الجاري الخارجي. وباستثناء بعض المخاطر، مثل أسعار الفائدة المحلية العالمية والتكاليف المرتفعة لخدمة الدين والبطالة الزائدة، تبدو آفاق النمو الاقتصادي مشرقة بصفة عامة. وفي ظل استمرار مصر